الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع السادس للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
24-27 آذار/مارس 2011

Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/30/4/Rev.1
AU/CAMEF/EXP/4(VI)Rev.1
Date: 21 February 2011

Arabic
Original: English

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة: ما هي انعكاساته على أفريقيا؟

تم إعدادها بصفة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Translation certified by PCMS

حلقة النقاش 1– الاقتصاد الأخضر

أولاً – لمحة عامة

1 – قررت الجمعية العامة، في قرارها 236/64، أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2010 (ريو + 20)، بعد مضي عشرين سنة على انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو، بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية المعقودة بشأن التنمية المستدامة، والتداول بشأن التحديات الجديدة والناشئة، وإعادة تنشيط الإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة. وكان موضوعا المؤتمر هما *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*، و*الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة*.

2 – ومفهوم الاقتصاد الأخضر واحدٌ من العديد من المفاهيم المترابطة على نحو وثيق، ظهر في السنوات الأخيرة بغرض تعزيز الاتساق بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وقد جاء في تعريف الاقتصاد الأخضر الوارد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر أنه اقتصادٌ يفضي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليل أوجه اللامساواة في الأجل الطويل، دون تعريض الأجيال المقبلة لمخاطر بيئية كبيرة ولمغبّة الندرة الإيكولوجية. وبعبارة أقرب إلى الفهم، يمكن تصوّر الاقتصاد الأخضر كاقتصاد منخفض الكربون، يتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد، ويشمل الفئات الاجتماعية كافةً، ويحمي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ويعززهما.

3 – وينصبّ اهتمام الاقتصاد الأخضر على إقامة نظام اقتصادي يبني رأس المال الطبيعي للأرض ويعزّزه، بقدرما يهتمّ بزيادة الفوائد الاقتصادية إلى أقصى حد وتقليل أوجه اللامساواة الاجتماعية إلى أدنى حد. والاقتصاد الأخضر في نهاية المطاف مفهومٌ ينحو إلى تحقيق النتائج ويرمي إلى تحسين رفاه الإنسان دون تقويض رصيد الموارد الذي تعتمد عليه الأجيال الحالية والمقبلة لكسب رزقها. وهو يربط الأداء الاقتصادي بالاستخدام الكفؤ للموارد وتوزيع الفوائد توزيعا عادلا داخل الأجيال وعبرها.

4 – وقد أيد القادة الأفريقيون الاقتصاد الأخضر بالفعل، على النحو المبيّن في العديد من البيانات والقرارات الصادرة عن عدة اجتماعات، هي المؤتمر الوزاري الأفريقي الثالث بشأن تمويل التنمية (أيار/مايو، 2009)، والدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة (حزيران/يونيه 2010)، والمؤتمر الأفريقي الأول بشأن التنوع البيولوجي (أيلول/سبتمبر 2010)، والمنتدى الأفريقي السابع للتنمية (تشرين الأول/أكتوبر 2010)، وفي الآونة الأخيرة جدا، الدورة العادية الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (كانون الثاني/يناير 2011).

5 – وتسرد ورقة القضايا بشكل عام بعض العناصر التي تدخل في نطاق نقاش الاقتصاد الأخضر، وبخاصة ما يهم أفريقيا. وتصف الورقة التحديات المطروحة والفرص المتاحة، وكذلك دور الحوكمة واستخدام أدوات السياسة العامة بما يكفل انتقالاً سلسا وفعالا. وتسلط الضوء على الفرص المتاحة في قطاعات أساسية في الاقتصاد الأفريقي، هي الطاقة؛ والزراعة واستخدام الأراضي؛ والمياه؛ والسلع والخدمات البيئية؛ والغابات ومصائد الأسماك؛ والموارد المعدنية والتصنيع. وتختتم بإلقاء الضوء على طائفة من الأسئلة الأساسية التي من شأنها توجيه حلقة النقاش بشأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة لأفريقيا.

ثانياً – الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية

سيظل تحقيق الاستدامة أمراً بعيد المنال ما لم نبتدع سبلا للعيش في حدود الوسائل التي يتيحها كوكب واحد، كما ستظل الاستدامة ضرباً من المحال إذا فقد الجميع الأمل في أن يعيشوا حياةً أحسن على سطح هذا الكوكب الواحد

6 – إن أفريقيا بحاجة إلى التنمية، بيد أنه بات من الواضح بشكل متزايد أنه لم يعد من الممكن مواصلة اتباع نهج العمل كالمعتاد في أفريقيا وفي بقية العالم: فقد تجاوزنا متوسط الطاقة الاستيعابية لكوكبنا بسبب أسلوب عيشنا. وحسب تقرير الكوكب الحي (لعام 2010)، كان يوم 21 آب/أغسطس 2010 هو يوم تجاوز حدود قدرات الأرض، أي اليوم الذي استنفدنا فيه رصيدنا الإيكولوجي لبقية العام. واليوم، يقدّر أننا بتنا نستخدم ما يعادل كوكباً ونصف الكوكب لكفالة إمدادنا بالموارد واستيعاب نفاياتنا. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية لنمو السكان وأنماط الاستهلاك على هذا المنوال، فمن المقدّر أننا سنحتاج بحلول عام 2030 إلى كوكبين لتلبية متطلباتنا. وحتى وإن كان مستخدمو هذه القدرات هم في معظمهم أناس يعيشون خارج أفريقيا، فمن شأن استنزاف الطاقة الاستيعابية للأرض أن يلحق أثرا غير متناسب بالفقراء، لأنهم الأقل حيلةً ووسيلةً للتصدي للتحديات ذات الصلة.

7 – ومن ثم، فمن اللازم اعتماد نهج جديد إزاء النمو الاقتصادي: إننا بحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تكامل الاستدامة البيئية مع النمو والرفاه الاقتصاديين عن طريق فك ارتباط النمو بالإفراط في استغلال البيئة وأوجه عدم الإنصاف واللامساواة على الصعيد الاجتماعي. ويمكن اعتبار "الاستدامة البيئية"، و "الاستهلاك والإنتاج المستدامين"، و "النمو الأخضر"، و "الاستراتيجيات القادرة على تحمل تقلبات المناخ والمنخفضة الانبعاثات"، و "النمو الشامل للجميع"، و "فرص العمل اللائق" سبلاً كفيلة بالتوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، وتحديات الفقر. وسيتطلب ذلك إجراء تحول عميق في النظام الاجتماعي–الاقتصادي كما نعرفه. وقد أتاحت الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم في الفترة 2009/2008 فرصة غير مسبوقة لإجراء التحولات اللازمة، مما أعطى زخما أكبر لهذه المفاهيم: طرحت عدة مؤسسات بالتالي فكرة إبرام اتفاقية بيئية جديدة (الاتفاقية البيئية الجديدة لعام 2008). وتستخدم الاتفاقية البيئية الجديدة تدابير الإنعاش الاقتصادي كوسائل ضغط للتركيز على السبل الكفيلة بإنقاذ العالم من مجموعة متضافرة من الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد لبّت عدة حكومات هذا النداء، حيث رصدت حكومة أوباما على سبيل المثال في مجموعة الحوافز المالية اعتمادات كبيرة للإنفاق على مشاريع مراعية للبيئة، ترمي إلى استحداث "فرص عمل مراعية للبيئة" والاقتصاد في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى تدابير أطول أجلا تستهدف حماية البيئة.

8 – وينطوي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على تحديات وفرص على السواء. لكن، هل مفهوم النمو الأخضر صالح لجميع الاقتصادات في مختلف مراحل تنميتها؟

9 – ففي البلدان المتقدمة النمو، يقتضي تطبيق الاقتصاد الأخضر الذي يغذيه نموٌّ يراعي البيئة إحداث تغييرات جذرية في أنماط السلوك وتحوّل في الرأي العام. ويتطلب صدور إشارات قوية وواضحة من الحكومة، بل وأيضا من الأفراد –مواطنين ومستهلكين– لإعطاء الأولوية للاستدامة البيئية والاجتماعية. وعليه، يكمن التحدي الأعظم في تغيير السلوك وإجراء تحولات مؤسسية لإتاحة اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. ومن اللازم إجراء تغييرات في السياسة العامة على جميع المستويات –محليا وإقليميا ووطنيا ودوليا– لتيسير اتخاذ الإجراءات الخاصة والمدنية وجعلها جذابة أكثر.

10 – غير أنه من الممكن تطبيق الاقتصاد الأخضر بنجاح في البلدان النامية أيضا، بما يشمل أفريقيا، الأمر الذي سيفضي إلى نمو اقتصادي شامل اجتماعياً ومستدام بيئياً في الأجلين المتوسط والطويل. ونظرا إلى مستوى النمو السائد في

أفريقيا، فإن بوسعنا أن نسلك سبيلا إنمائيا مختلفا تماما مقارنة بالمناطق الأخرى: ***وهذه ميزة استراتيجية يتعين أن تحسن أفريقيا استغلالها***. فبمقدور أفريقيا أن تستنكف عن استخدام التكنولوجيات والمنتجات الملوثة وغير الكفؤة، متجنبة بذلك أكثر عمليات الإنتاج والاستهلاك تلويثاً وأقلها استدامةً. وينبغي أن تسخّر التكنولوجيات المعتمدة مدارك الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، وأن تشمل مزيجاً من الحلول القائمة على التكنولوجيا البسيطة (أفران أنظف وأكثر كفاءة، على سبيل المثال)، والتكنولوجيا المتوسطة (هياكل أساسية خضراء على سبيل المثال)، والتكنولوجيا المتقدمة، من قبيل تكنولوجيا الطاقة الشمسية. وعلى النقيض من ذلك، تحتاج أفريقيا إلى تجنب التقيد بخيارات تكنولوجية تستتبع استخدام تكنولوجيات ملوثة بذريعة رخص تكلفتها في الأجل القصير.

11 - وتتوافر للبلدان النامية أيضا إمكانات عظمى لتوسيع صفوف المستهلكين ضمن سكانها: فهناك شريحة عريضة من سكانها لا تزال تفتقر إلى أبسط سبل كسب الرزق، ومن ثم، ستفضي تلبية احتياجاتها الأساسية إلى توسيع نطاق الاستهلاك والإنتاج. وفي ضوء هذه الحقائق، فالدعوة إلى تنمية تقوم على الاستخدام المكثّف للموارد وتسخير تكنولوجيات ملوِّثة واعتماد نُهُج غير مستدامة إنما ستزيد من تقويض الاستدامة والنيل من جهود الحد من الفقر في الأجل الطويل.

12 - وينبغي أن تتغير الهياكل الاقتصادية والمجتمعية بشكليها الراسخ والناشئ كليهما لتصبح "مستدامة"، على ألا تَحُول دون تحسين الرفاه وتحقيق مستوى مقبول من التنمية للجميع. ومن الواضح أن بلوغ مستوى عال من التنمية البشرية —يستطيع الناس أن يحققوا في ظله إمكانتهم ويعيشوا حياة منتجة ومبدعة وفقاً لاحتياجاتهم واهتماماتهم– هو مسعى جوهري لجميع الأفراد.

ثالثاً - التحديات والفرص

13 - ينطوي الاقتصاد الأخضر على فرص كبيرة لحشد الموارد من أجل اتباع مسار إنمائي يتسم بانخفاض الانبعاثات والقدرة على مواجهة تقلبات المناخ. بيد أن هناك تحديات جساما ستعترض كفالة مساهمة الاقتصادات الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر، بما يحسّن من رفاه مواطني أفريقيا ونوعية حياتهم. وسيستتبع ذلك بالضرورة حدوث ارتفاع في الاستهلاك، ولا سيما على صعيد الغذاء والطاقة والمياه. ومن الأمور التي يمكن أن يكون لها دور فعال في هذا الصدد اعتماد سياسات وضخ استثمارات ترمي إلى إدامة وتعزيز أرصدة رأس المال الطبيعي — من أتربة وغابات ومصائد أسماك– التي يعول عليها الكثير من المجتمعات المحلية الفقيرة لكسب الرزق. وفي الوقت نفسه، من اللازم تطوير النظام الاقتصادي لتحسين شروط التبادل التجاري لأفريقيا، بما يزيد من أنشطتها المنتجة. وقد يكون السبيلُ إلى اعتماد اقتصاد أخضر باهظَ التكلفة في الأجل القصير، مما قد يتعارض مع الأولويات المؤسسية المتمثلة في التصدي للشواغل الإنمائية الأكثر استعجالا وإلحاحا وتحقيق أهداف التخفيف من وطأة الفقر في الأجل القصير.

14 - بيد أن الاقتصاد الأخضر سيفضي، في الأجل الطويل، إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وكفيل بتخفيض معدلات الفقر في آن واحد: يتعين إدارة عملية الانتقال بما يكفل حماية أشد شرائح المجتمع فقرا، ومواكبتها بسياسات تركّز على تحسين سبل الإنصاف والحد من الفقر. وفي الأجل القصير، يجب أن تركز الإجراءات على استغلال الفرص المتاحة بالفعل، حيث هناك إمكانيات لإجراء تحولات دون تكبّد تكاليف أو بتكبّد تكاليف قليلة وبما يعود بالنفع على جميع الأطراف. ومن الممكن أن يشكل اعتماد الاقتصاد الأخضر بل لا بد أن يشكل استراتيجية تعود بالنفع على الجميع بانتهاجها تنمية اقتصادية لا تتوخّى تكرار النموذج المعتاد المتمثل في شعار "حقق نموّك أولاً، ثم نظّف لاحقاً"، الذي أثبت أنه غير مستدام، بل هو باهظ التكلفة في نهاية المطاف، ولا سيما عند أخذ المؤثرات الخارجية في الحسبان (مثلا الآثار المترتبة على الصحة، والأضرار التي لا سبيل إلى إصلاحها، وغير ذلك). وينبغي أن تميز استراتيجيات الاستثمار بين القطاعات الأوسع نطاقا التي يتعين تنظيمها/تحديدها، من قبيل الهياكل الأساسية الكثيفة الاستهلاك

Translation certified by PCMS

للموارد والاستثمارات والطاقة أو الإنفاق الحكومي على الإعانات المضرة بالبيئة، وبين القطاعات التي ينبغي توسيع نطاق الاستثمار فيها، كالصحة، والتعليم، والأنشطة والخدمات الثقافية. وينبغي إيجاد فرص العمل اللائق، والنهوض أيضا بالاستثمارات المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد والاقتصاد في استهلاك الطاقة.

15 - ولهذا السبب، يجب أن يشكل الاستهلاك والإنتاج المستدامان عنصرين أساسيين في الاقتصاد الأخضر لأفريقيا، بالتركيز على استهلاك أكثر كفاءةً واستنارةً وأقل استخداما للموارد، وعلى إتاحة فرص العمل وتحقيق النمو والتنمية المنصفين بما يلبي الاحتياجات الأساسية ويحسّن نوعية حياة سكانها الذين ما فتئ عددهم يتزايد. وفي الوقت نفسه، فلما كان الإنتاج والاستهلاك في بلد ما قد يحدثان آثارا سلبية في بلدان أخرى، فمن اللازم انتهاج سياسات تكفل عدم تقويض عمليات التبادل عبر الحدود للجهود التي تبذلها أفريقيا في سبيل تحقيق النمو المستدام، وذلك من قبيل تجنب إلقاء النفايات أو التلوث الناجم عن المنتجات المستعملة أو المنتجات الإلكترونية المستعملة.

رابعاً - الحوكمة وأدوات السياسة العامة والآليات الكفيلة بتعزيز التحول

16 - هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجيات لإطلاق العملية وإشراك الجهات الفاعلة الأساسية والشخصيات البارزة لكفالة أن تفوق الفوائد في الأجل الطويل التكاليف الانتقالية في الأجل القصير التي تستتبع تحوّل النظام الاجتماعي-الاقتصادي بأكمله.

17 - ولضمان تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر تنفيذا ناجحا في الأجل الأطول، هناك عدد من العناصر التي يتعين تسخيرها بشكل متضافر. وتشكل الحوكمة الرشيدة والقدرات المؤسسية والبشرية الكافية عنصرين أساسيين في تنفيذ السياسات تنفيذا فعالا. ومن شأن الدعم السياسي القوي أن يوفر القدرة التي تمس الحاجة إليها في مجالي السياسات والتمويل، وأن يساعد على بناء الثقة في قضية الاقتصاد الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد إشراك المجموعات العاملة في الأعمال التجارية على توليد موارد إضافية ويسهّل إفساح المجال للدخول إلى الأسواق أمام العمليات المحددة المنفذة في مجال الاقتصاد الأخضر. وسيكون لتحسين تخصيص موارد الميزانية ومكافحة الفساد والاستخدام غير الكفؤ للموارد العامة دورٌ أساسي بالضرورة في العملية الانتقالية. ومن اللازم أيضا تشجيع المشاركة العامة وتأييد المفهوم على نطاق واسع. وسيتعثّر برنامج الاقتصاد الأخضر في غياب المشاركة المجدية للسكان، باعتبارهم مواطنين، ومستهلكين أيضا. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان العمل على تعزيز الحوكمة بغية تحسين المساءلة والمشاركة والشفافية في صنع القرار.

18 - وتضطلع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك آليات التعاون الدولي بدور حيوي في تحريك العملية ومواكبتها عن طريق اعتماد سياسات واضحة. وستدعو الحاجة إلى استثمارات كبيرة في مجال بناء قدرات جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة (المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والخبراء، وغيرهم)، وتجديد المؤسسات وتعزيزها، وكذلك إلى توفير دعم مالي محدد الهدف للنهوض ببناء اقتصاد أخضر والحد من الفقر بوصفهما جانبين من أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا. وفي هذا السياق، من المهم استيعاب الدور المنوط بالحكومات (على صعيد مختلف الوزارات وعلى شتى المستويات) وبسائر الأطراف الفاعلة (على سبيل المثال المشاريع التجارية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني، والجامعات، ومؤسسات البحث، وغيرها) التي تشكل الاقتصادات الوطنية والإقليمية، إلى جانب الحوافز والمثبطات التي تؤثر في سلوكها. ففي غياب معارف من هذا القبيل، لن يتسنّى البتّ فيما إذا كانت التدخلات المقترحة مناسبة أم لا، أو إذا كان من المرجح أن تؤتي أكلها في سياق أي اقتصاد أفريقي.

19 – لكن، ما هي أدوات السياسة العامة التي يمكن استخدامها لتشجيع التحول؟ فهناك حاجة إلى وضع سياسات مواتية تستند إلى أدوات تحويلية تشمل السياسات المالية، والاستثمارات العامة والخاصة، وقواعد الشراء، والقواعد التجارية، وأنشطة البحث والتنمية، وسياسات قطاعية محددة (مثلاً التنمية الصناعية والنقل وإيجاد فرص العمل، وغير ذلك). وبتطبيق ضرائب تدريجية على الطاقة والمياه وسائر الموارد الطبيعية، فإن ذلك سيكفل توافق أسعارها في السوق مع التكاليف الحقيقية التي يتكبدها المجتمع. ومن شأن إلغاء الإعانات المضرة بالبيئة التي تشجع مثلا على الإفراط في استخدام الموارد أو المواد الكيميائية أن يحسّن حماية البيئة ويوفر موارد من الميزانية يمكن استثمارها في إحداث التحول الاقتصادي أو توفير الحماية الاجتماعية. ويمكن أيضا للحكومات أن تعتمد فكرة الإصلاح الضريبي البيئي كأداة مهمة لاستهلال عملية خضرنة الاقتصاد دون زيادة العبء الضريبي على الاقتصاد، بل ويمكنها أن تهدف في الوقت نفسه إلى جني فوائد مزدوجة عن طريق الحد من انبعاثات الكربون وزيادة فرص الشغل، بل وحتى النمو. بيد أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات بشأن مدى انطباق الإصلاح الضريبي البيئي في البلدان النامية وبشأن الخيارات الملموسة للسياسات اللازمة لاعتماد هذا النوع من الإصلاح.

20 – وبوسع الأسواق والأدوات القائمة على الأسواق أن تقوم بدور أساسي في التشجيع على إحداث الانتقال، بل من اللازم أن تقوم بهذا الدور، لكن ذلك لن يكون كافيا وإن كان ضروريا. فالحاجة ستظل قائمة إلى تدخّل الحكومة في بعض المجالات، كالمنافع العامة، وأنشطة البحث والتنمية المدرّة لفوائد مجتمعية، وشبكات الضمان الاجتماعي لكفالة سلاسة عملية الانتقال. ومن الضروري تحديث المؤسسات بشكل عميق لمواكبة هذه التدابير الابتكارية وتنفيذها، مع كفالة إحداث بيئة مواتية في الوقت نفسه لتدعم اضطلاع جميع الأطراف الفاعلة المعنية بدورها —بدءاً بالأعمال التجارية وانتهاءً بمؤسسات البحث والمستهلكين. وتدعو الحاجة إلى التأسيس على المبادرات الفردية وزيادتها باعتماد نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، ويتعين تيسير ذلك بانتهاج مبادرات تنطلق من القمة إلى القاعدة وإحداث بيئة مواتية. وما زال القطاع غير الرسمي يضطلع بدور مهم في اقتصادات البلدان الأفريقية؛ وينبغي من ثم أن تهتم السياسات والمؤسسات الجديدة بإيجاد السبل الكفيلة بتسخير ما يزخر به هذا القطاع من إمكانات. وأخيرا، فمن الأهمية بمكان إقامة تعاون دولي يشجع على نقل التكنولوجيا ونشرها، وتوفير الدعم المالي لإجراء التدخلات الحيوية، وكذلك بناء القدرات وتقديم الدعم في مجال الإصلاحات المؤسسية.

الطاقة

21 – تتسم الطاقة وسبل الوصول إلى الطاقة بأهمية قصوى في تنمية الاقتصادات الأفريقية. فالمنطقة ما زالت تعاني من وجود ثغرات هائلة في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة، غير أنها تزخر في الوقت ذاته بإمكانات ضخمة في مجال الطاقات المتجددة. ويتيح هذا الوضع فرصاً كبيرة للترويج للطاقة الخضراء المفضية إلى اقتصاد أخضر. ولا يشمل ذلك زيادة نسبة استخدام مصادر الطاقة المتجددة فحسب، بل ويشمل أيضا التشجيع على المزج بين مستويي الإنتاج والتوزيع كليهما على أنسب وجه (نُظُم إنتاج ونظم شبكية واسعة النطاق، مصحوبة بشبكات ضيقة النطاق، بل وحتى بنظم إنتاج للطاقة واستهلاكها بشكل لامركزي على صعيد المجتمع المحلي/الأسرة المعيشية).

22 – وينبغي العمل على أن تصبح الطاقات المتجددة قابلة للاستمرار من الناحية التجارية عن طريق إدماج التكاليف البيئية في سعر مصادر الطاقة غير المتجددة في السوق، مع كفالة عدم إعاقة النمو الاقتصادي في الوقت نفسه. ولزيادةِ الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أيضا فوائدُ (سياسية) مهمة، من قبيل تعزيز أمن الطاقة.

23 – وينطوي تحسين كفاءة الطاقة كذلك على إمكانات هائلة —على صعيدي التوزيع والاستخدام النهائي أيضا. ومن شأن هذا المجال الأخير على وجه الخصوص أن يجلب فوائد مصاحبة كبيرة من حيث تحسين ظروف الأسر

Translation certified by PCMS

المعيشية وصحتها، وكذلك إبطاء وتيرة تدهور البيئة، ولا سيما إزالة الغابات. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان تناول جانبي العرض والطلب كليهما بصورة شاملة متكاملة لإجراء تحوّل في نظام الطاقة.

24 - ويمكن تسخير عدة أدوات للتشجيع على خضرنة الإمداد بالطاقة واستخدامها، من قبيل التصدي للحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحسين معايير الإنتاج والمعالجة، وتعزيز وضع علامات إيكولوجية على الأجهزة المنزلية وكفاءتها في استهلاك الطاقة، ووضع نظام للحوافز والمثبطات (مثلا تعريفات تغذية الشبكة الرامية إلى تعزيز تنمية المصادر المتجددة).

تعريفات تغذية الشبكة في كينيا

تشكّل تعريفات تغذية الشبكة أداة من أدوات السياسة العامة، ترمي إلى تشجيع نفاذ تكنولوجيات الطاقات المتجددة إلى الأسواق. فهي تلزم شركات الطاقة أو المنافع العامة بشراء الكهرباء المولّد من مصادر طاقة متجددة بسعر محدد سلفا، يكون مستواه مرتفعا بما يكفي لتحفيز ضخ استثمارات جديدة في قطاع الطاقات المتجددة. وسيكفل ذلك بدوره توفير سوق مضمونة وعائدات استثمار مغرية لكل من ينتج الكهرباء باستخدام مصادر طاقة متجددة. وتشمل جوانب تعريفات تغذية الشبكة النفاذ إلى الشبكة، وإبرام اتفاقات شراء الطاقة في الأجل الطويل، وتحديد سعر الكيلواط - ساعة.

وفي كانون الثاني/يناير 2010، قامت كينيا بتنقيح سياسة تعريفات تغذية الشبكة، فأضافت ثلاثة مصادر جديدة للطاقات المتجددة، تشمل الكهرباء المولد من الطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، مددت هذه السياسة المنقحة فترة اتفاقات شراء الطاقة من 15 إلى 20 عاما وزادت من قيمة التعريفات المحددة لكل كيلواط-ساعة بالنسبة إلى طاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية ومحطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة المشمولة بتعريفات تغذية الشبكة السارية سابقا. ومن المتوقع أن تشجع سياسة تعريفات تغذية الشبكة المعمول بها في كينيا على تحقيق قدرة على توليد الكهرباء تصل إلى زهاء 1300 ميغاواط.

ومن مزايا هذه السياسة ما يلي: (أ) السلامة البيئية، بما يشمل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ (ب) وتعزيز أمن الإمداد بالطاقة، بما يحد من اعتماد البلد على الوقود المستورد؛ والتغلب على مشكلة الندرة العالمية للوقود الأحفوري وما يترتب عليها من تقلب في الأسعار؛ (ج) وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وإتاحة فرص العمل. وبعد أن كانت هذه السياسة تغطي في البداية طاقة الرياح والكتلة الأحيائية ومحطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة، تقرر توسيع نطاقها ليشمل مصادر الطاقة الحرارية الأرضية

ولما كان القسط الأعظم من إمكانات الطاقة المتجددة في كينيا يوجد في المناطق الريفية، فمن المتوقع أن تعمّ آثار سياسة تعريفات تغذية الشبكة هذه المناطق وتحفز إتاحة فرص العمل في الأرياف. وبالفعل، فمنذ الإعلان عن سياسة تعريفات تغذية الشبكة، وضعت بعض شركات السكر خططا للارتقاء بإمكانات التوليد المشترك القائم على الكتلة الأحيائية بغية الاستفادة من سياسة تعريفات تغذية الشبكة.

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

http://www.unep.org/greeneconomy/SuccessStories/tabid/4652/Default.aspx#panel-2

الزراعة واستخدام الأراضي

25 - تتسم الزراعة بأهمية لا نظير لها من حيث تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. فالزراعة تستحوذ على 34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتوفر فرص عمل لزهاء 70 في المائة من السكان. وسيتعين أن يتصدى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر لبعض التحديات التي سيجابهها هذا القطاع. وعلى سبيل المثال، سيؤثر تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا في الزراعة، مع حدوث انخفاض في إنتاجية الزراعة البعلية. لذلك، يجب أن يعتمد الاقتصاد الأخضر في السياق الأفريقي ممارسات الزراعة الخضراء والري المستدام باعتبارها وسيلة لصون نوعية التربة، وتعزيز التنوع البيولوجي، والحفاظ على مستويات أعلى للإنتاجية بغية توفير الغذاء لأعداد متزايدة من السكان.

26 – وتدعو الحاجة إلى إجراء تحول هيكلي في القطاع الزراعي لتحقيق إنتاجية أكبر وكفالة قيمة مضافة، ومواكبة ذلك بوضع سياسات تدعم التنويع الاقتصادي —إبراز الروابط وأوجه الاعتماد المتبادل بين القطاعات، مما يتطلب اعتماد نهج شامل. بيد أنه ينبغي دراسة جميع الآثار المترتبة على التحول الهيكلي، من قبيل الآثار السلبية المحتملة لتأجير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية للشركات الأجنبية، والآثار البيئية والاجتماعية، وغير ذلك.

27 – ومن الضروري تشجيع تطوير التكنولوجيات المناسبة والمستدامة واستيعابها، بطرق منها ضمان الكفاءة في مجالات الري/المكننة/تحسين سبل كسب الرزق/تحسين سبل قياس الإنتاجية، مع أخذ المدخلات والمؤثرات الخارجية في الحسبان. ومن الممكن جني فوائد مصاحبة كبيرة —من بينها على سبيل المثال التنوع البيولوجي الزراعي، والحد من تلوث المياه عن طريق تحسين استخدام المدخلات، وغير ذلك من الفوائد، ويتعين تسليط الضوء على هذه الفوائد لتيسير التحول المستدام للقطاع.

28 – ويمكن استخدام عدة أدوات في مجالي الزراعة واستخدام الأراضي، من قبيل زيادة فرص نفاذ المنتجات المستدامة إلى الأسواق، والسياسات التجارية، والتصدي للتعريفات الجمركية وغير الجمركية، وتحسين معايير الإنتاج والمعالجة، وتعزيز وضع العلامات الإيكولوجية لتحفيز استحداث منتجات جديدة، وإرساء نظام للحوافز والمثبطات لزيادة الإنتاج المراعي للمجتمع والبيئة (بما في ذلك إلغاء الإعانات الضارة).

29 – وقد جرى بالفعل إدماج معظم الأدوات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى طائفة من التدابير الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تعزيز مؤهلات الزراعة الأفريقية لتصبح زراعة خضراء، في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وهو إطار تقوده الوكالة المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ونيباد بهدف إجراء تحول في الزراعة الأفريقية. وقد نُظم هذا الإطار الذي يحظى بتأييد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين حول أربعة مواضيع رئيسية ذات أولوية (تسمى أيضا ركائز البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا)، وهي: '1' توسيع المنطقة المندرجة في إطار الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ '2' وتيسير النفاذ إلى الأسواق عن طريق تحسين الهياكل الأساسية الريفية والتدخلات المتصلة بالتجارة؛ '3' وزيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع؛ '4' والنهوض بالبحوث والنظم الزراعية بغية نشر التكنولوجيات الجديدة المناسبة. وقد استخدم هذا الإطار حتى الآن زهاء 24 بلدا لإعادة توجيه استراتيجياتها الزراعية، ووقعت هذه البلدان وثائق التزام أصحاب المصلحة المتعددين، المسماة اتفاقات البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

الزراعة العضوية في أوغندا

تعد أوغندا من البلدان الأقل استخداما للأسمدة الصناعية في العالم، الأمر الذي أتاح لها فرصة حقيقية للسعي إلى الأخذ بأشكال عضوية للإنتاج الزراعي، وهو توجه اعتمدته أوغندا على نطاق واسع في سياستها العامة. وبعد أن كانت محدودية الحصول على المنتجات الكيميائية تشكل قيدا في ظاهرها، تحولت بالفعل إلى مزية نسبية. واتخذت أوغندا خطوات مهمة لتحويل الإنتاج الزراعي التقليدي إلى نظام للزراعة العضوية، الأمر الذي جلب منافع كبيرة للاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وفي أوائل عام 1994، شرع لفيف من الشركات التجارية في ممارسة الزراعة العضوية بشكل منهجي. وفي الوقت نفسه، حدث في أوغندا تحوّل عام في القطاع الزراعي نحو تطوير الزراعة المستدامة كوسيلة لتحسين سبل كسب الرزق. وبحلول عام 2003، تبوأت أوغندا المكانة الثالثة عشرة في العالم ضمن البلدان التي تحتضن أكبر مساحات للإنتاج الزراعي العضوي وباتت هي الأكثر ممارسة لهذه الزراعة في أفريقيا. وزادت نسبة الأراضي المشمولة بممارسات الزراعة العضوية بنسبة 60 في المائة فيما بين عامي 2002 و 2007، لتصل إلى 203 296 هكتارات.

وتستفيد أوغندا باعتبارها من كبار منتجي المنتجات العضوية من مصدر مهم للحصول على عائدات التصدير والإيرادات للمزارعين.

Translation certified by PCMS

وبلغت قيمة الصادرات العضوية المصدقة 22.8 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة 2008/2007. وفيما يتعلق بالأسعار التشجيعية وإيرادات المزارعين، أجريت دراسات بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأونكتاد، مفادها أنه في عام 2006، فاقت أسعار المنتجات العضوية من الأناناس والزنجبيل والفانيلا أسعار المنتجات التقليدية بنسبة 300 في المائة، و 185 في المائة، و 150 في المائة على التوالي.

ولا تحقق أوغندا بممارستها الزراعة العضوية أرباحا اقتصادية فحسب، بل هي تساهم أيضا في التخفيف من آثار تقلب المناخ، حيث من المقدر أن متوسط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للهكتار هو أقل لديها بنسبة 64 في المائة مما عليه الحال في المزارع التقليدية. وأظهرت شتى الدراسات أن الحقول العضوية تعزل الكربون أكثر من الزراعة التقليدية بما قدره 3 إلى 8 أطنان من الكربون للهكتار.

وعلى صعيد السياسة العامة، جرى اعتماد معيار أوغندا العضوي (لعام 2004) ومعايير المنتجات العضوية لشرق أفريقيا (لعام 2007). وفي تموز/يوليه 2009، أصدرت الحكومة وثيقة مشروع السياسة الزراعية العضوية لأوغندا، التي تحدد الزراعة بوصفها "واحدا من السبل المؤدية إلى تحقيق النمو المستدام ذاتيا، حيث تزود فرادى المزارعين بما يلزم من الآليات لتحسين الإنتاجية، وتحقيق القيمة المضافة، والنفاذ إلى الأسواق، التي تشكل عناصر أساسية لبلوغ الأهداف المرسومة في خطة عمل القضاء على الفقر". وتحدد الوثيقة تسعة مجالات للتدخل، هي تعزيز الزراعة العضوية بوصفها نظاما مكمّلا للإنتاج الزراعي؛ ووضع نظام للمعايير والتصديق والاعتماد؛ وتعزيز أنشطة البحث ونشر المعلومات؛ ودعم استحداث أسواق محلية وإقليمية ودولية للمنتجات العضوية؛ وتوليد المعلومات والمعارف والمهارات عن طريق التثقيف والتدريب؛ وتحسين ممارسات المناولة والمحافظة والتخزين والقيمة المضافة فيما بعد الحصاد؛ واستخدام الموارد الطبيعية استخداما مستداما؛ ومشاركة الفئات ذات المصالح الخاصة، من قبيل النساء والشباب والفقراء والضعفاء.

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

http://www.unep.org/greeneconomy/SuccessStories/tabid/4652/Default.aspx#panel-3

المياه

30 - هناك العديد من القضايا التي ترتبط بالمياه، لكنها قد تتيح فرصا مختلفة وتتطلب اتباع نُهُج مختلفة، مثلما هو الحال بالنسبة إلى قضية إمدادات المياه والمرافق الصحية مقابل إدارة الأحواض. فمن شأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية أن توفر إطارا جيدا لزيادة تعزيز الاستخدام المستدام للمياه ووضع سياسات لحماية المياه، مع كفالة التصدي لندرة المياه تحقيقاً للتنمية الاقتصادية المستدامة.

31 - وكثيراً ما تؤدّي الممارسات والأدوات الحالية إلى تقويض الاستدامة؛ فعلى سبيل المثال، يعجز تسعير المياه في كثير من الأحيان عن الأخذ بالكلفة الحقيقية للمياه، مما يفضي بالتالي إلى استخدام الموارد على نحو غير كفؤ. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتزايد الطلب على المياه، مما يضع مزيدا من الضغوط على مورد يعاني سلفاً من الندرة. وسيواجه قطاع المياه تحديات متعاظمة من جراء تغير المناخ سيتعين أخذها في الحسبان في خضم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، منها مثلا اختلاف عرض/استخدام/تخزين/إدارة الموارد باختلاف البيئة والاقتصاد.

32 - وستستدعي ممارسة الاقتصاد الأخضر في قطاع المياه اعتماد سياسات لتيسير إجراء تغييرات في الظروف الحالية للإمداد بالمياه والطلب عليها. ومن الأهمية بمكان التصدي لجانبي المعادلة كليهما. ويتعين أن يصبح تأمين المياه عن طريق حماية النظام الإيكولوجي عنصرا أساسيا في الاقتصاد الأخضر، على أن تواكبه استثمارات غير تقليدية، من قبيل الاستثمار في الهياكل الأساسية الخضراء لأغراض حماية المياه.

33 – وسيتعين من ثم إجراء إصلاحات كبيرة في سياسات المياه. وتشمل الأدوات اللازمة إلغاء الإعانات المضرة بالبيئة وتحسين تسعير المياه، مع الحرص في الوقت نفسه على حماية مستخدمي المياه المنخفضي الدخل؛ وتعزيز التكنولوجيات البديلة (على سبيل المثال تصميم/موقع خزانات المياه، ونظم الري، وغير ذلك). وسيتعين تحديد التكنولوجيات المناسبة على اختلاف مستوياتها، مثلا جمع المياه، والسدود، والمياه الجوفية، وتصميم الأسر المعيشية، وإعادة تدوير المياه المنزلية المستعملة ومياه الصرف الصحي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتغير المواقف، وكذلك السياسات ونظم الحوافز السارية؛ مثل تسعير المياه وإدارة المياه واستخدامها بشكل مستدام.

السلع والخدمات البيئية

34 – تتعاظم أهمية قطاع السلع والخدمات البيئية باستمرار –فعلى سبيل المثال، زاد حجم القطاع إلى حد كبير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معاملاته السنوية 770 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2009.

35 – وتزخر أفريقيا بالموارد الطبيعية– ليس المعادن والوقود الأحفوري فحسب، بل وأيضا الموارد البيولوجية، من قبيل أوجه التنوع البيولوجي والغابات. وهناك إمكانات ضخمة لتطوير القدرات المحلية من أجل استغلال هذا القطاع على نحو مستدام، بما يسهم في آن واحد في تحقيق النمو وحماية البيئة وإيجاد فرص العمل. ولا ينحصر دور البيئة والموارد الطبيعية في توفير السلع والخدمات للمجتمعات المحلية فحسب، بل إن بوسعها أن تتحول إلى محرك حقيقي للنمو، عن طريق اعتماد عدة وسائل منها على سبيل المثال لا الحصر الأداء مقابل تلقّي خدمات بيئية، وتوفير الأدوية، والمساهمة في السلع المنتجة في أفريقيا وغيرها، والسياحة المستدامة والمراعية لاحتياجات الفقراء.

36 – ويمكن، بل ينبغي لسبل استغلال قطاع السلع والخدمات البيئية بشكل مستدام أن تصير جزءا من المسعى الهادف إلى تحقيق اقتصاد أخضر. ويتعيّن اعتماد نهج يقوم على النظام الإيكولوجي كمنهجية أساسية، على أن تكون الخطوة الأولى في تطبيقه هي تحديد السعر بدقة. وسيكون لتهيئة البيئة المواتية واستغلال فرص الأسواق الجديدة دورٌ أساسي أيضا.

خدمات النظام الإيكولوجي في إكوادور

مدينة كويتو مثالٌ رائدٌ على إمكانات تطوير أسواق تحوّل الطلب الاقتصادي على المياه إلى المناطق الموجودة أعلى المجرى التي هي مصدر الإمدادات. ذلك أن توافر المياه يرتهن إلى حَد كبير بالحفاظ على المناطق المحمية الواقعة أعلى المجرى.

وقد أنشأت الحكومة البلدية، بالاشتراك مع إحدى المنظمات غير الحكومية، صندوق حماية المياه في عام 2000 كصندوق استئماني يساهم فيه مستخدمو المياه في كويتو. ويستخدم الصندوق عائداته لتمويل تقديم خدمات حيوية للنظام الإيكولوجي، بما فيها حيازة الأراضي لأداء وظائف هيدرولوجية أساسية. ويتأتى النصيب الأوفى من المدفوعات من مرفق كويتو للمياه (الشركة المتروبولية لشبكات المياه والصرف الصحي في كويتو)، الذي يساهم بما نسبته 1 في المائة من مبيعات المياه الشهرية. وتدفع الشركات التي تستخدم الطاقة الكهرمائية مبالغ سنوية قارة، على غرار مصنع الجعة Cerveceria Andina. ويساهم في الصندوق أيضا المزارعون الذين يحصلون على المياه عن طريق شبكة الري.

ويقوم الصندوق من ثم بتمويل مشاريع إدارة مستجمعات المياه في أودية الأنهار الصغيرة والبرامج الأطول أجلا المعنية بمسائل الاتصال والتثقيف البيئي والغابات والتدريب في مجال إدارة أحواض الأنهار. وتنفذ هذه المشاريع والبرامج بمشاركة شتى الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي، والسلطات المحلية، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وبالموازاة مع مساهمته في تأمين إمدادات المياه، عمل الصندوق على تحسين مستجمعات المياه الواقعة أعلى المجرى بشكل كبير عن

Translation certified by PCMS

طريق تقديم الدعم أيضا للمزارعين الذين ينفذون برامج حماية مستجمعات المياه.ومن المقدر أن يستفيد ما يربو على 1800 شخص من زيادة الفوائد الاقتصادية المتصلة بإدارة مستجمعات المياه والحفاظ عليها.

وقد شكّل الصندوق مصدر إلهام لوضع مخططات مماثلة في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية وخارجها. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، حيث تشكل المياه واحدا من أشد القيود وطأةً على التنمية، تم في الآونة الأخيرة إطلاق مبادرة في جبال مالوتي دراكينسبيرغ ترمي إلى تنفيذ نظام أداءات مقابل برنامج خدمات مستجمعات المياه، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأعمال الاجتماعية التابعة لشركة BASF. وستستخدم هذه المبادرة المبالغ المسددة من مستخدمي مياه أسفل المجرى لدعم ترميم الأودية، وتحسين نظم إدارة الرعي وحرائق الحقول للحد من الترسب وزيادة تدفق المياه كيفاً وكمّاً. وسيولّد ذلك فرص عمل للأسر المعيشية المحلية، كما أنه من المتوقع أن تزيد القدرات الإنتاجية للأنشطة الزراعية.

وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقعين التاليين:

http://www.unep.org/greeneconomy/SuccessStories/tabid/4652/Default.aspx#panel-7
http://www.watershedmarkets.org/casestudies/South_Africa_Maloti_Drakensberg.html

الغابات ومصائد الأسماك

37 – تتسم الغابات بأهمية خاصة في أفريقيا. فهي مصدر مهم لمنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية، ومن ثم، فهي تدعم المجتمعات المحلية والتجارة الوطنية والدولية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الغابات بدور مهم في توفير خدمات النظام الإيكولوجبي، من قبيل تنظيم المناخ، وعزل الكربون، وحماية مستجمعات المياه. وبرغم كل ذلك، تعاني الغابات حاليا من تدهور سريع الوتيرة من جراء الإفراط في قطع الأشجار والضغوط الناجمة عن الاستخدامات الأخرى للأراضي، بما في ذلك زراعة المحاصيل وتربية المواشي.

38 – ويتعين تعزيز أشكال أخرى من الفرص التي تتيحها الغابات، من قبيل الفرص المتصلة بخدمات عزل الكربون، وتوفير سبل كسب الرزق، وتوليد الدخل المحلي. وتشمل مزايا إدارة المجتمع المحلي للغابات توفير العمالة وتوليد الدخل عن طريق حماية الغابات وكذلك الاستغلال المستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية. ويمكن جني فوائد اقتصادية إضافية من حيث الإمداد المأمون بحطب الوقود، الأمر الذي يساهم في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات الأسر المعيشية إلى الطاقة. ومن شأن أنشطة حفظ الطبيعة أن تستفيد كثيرا من إدارة المجتمع المحلي للغابات. كذلك يمكن أن تساعد نظم التصديق الرامية إلى كفالة استدامة المنتجات الخشبية ومبادرة مكافحة قطع الأشجار بشكل غير مشروع في تحقيق الاستدامة في هذا القطاع.

39 – وبالمثل، تدعم مصائد الأسماك المجتمعات المحلية والتجارة الدولية بشكل مباشر وغير مباشر. فهي توفر مدخول البروتين الحيواني والقوت لملايين الأشخاص –وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يعتمد قرابة بليون شخص في العالم على الأسماك كمصدر أولي للتزود بالبروتين الحيواني. ويمكن لمصائد الأسماك أن تولّد أيضا أرباحا سنوية كبيرة. غير أنه بالموازاة مع ضعف أداء هذا القطاع، فهو يعاني من تدني أرصدته السمكية بشكل حاد. وتشير البحوث إلى أنه من شأن ضخ استثمارات محدودة نسبيا في مجال صون الأرصدة السمكية أن يحقق فوائد مهمة ويجنب مصائد الأسماك مغبة الانهيار. فبفضل خضرنة قطاع مصائد الأسماك عن طريق إعادة تشكيل الأرصدة السمكية المستنفدة ووضع نظم إدارة فعالة، يمكن زيادة المصيد من الأسماك بشكل كبير، الأمر الذي يسهم في تحسين التغذية وتوليد الدخل.

40 – وهناك عدد من الأدوات والوسائل المتاحة لخضرنة القطاع، من قبيل إصلاح نظام الإعانات وتصحيح سائر الاختلالات الاقتصادية، وتخفيض أنشطة الصيد إلى الحد الأقصى المستدام بما يتيح أقصى حد من الأرباح ويحمي

الأرصدة السمكية في آن واحد، وإقامة مؤسسات وطنية ودولية فعالة، بما في ذلك من أجل تحسين جهود التنسيق والرصد. ويمكن أن تفضي الجهود المبذولة لتحسين معايير الصحة النباتية والمعالجة كليهما إلى استدامة طويلة الأجل وإلى تحسين شروط التبادل التجاري.

الموارد المعدنية

41 – تزخر أفريقيا بثروة هائلة من الموارد المعدنية —بما فيها المعادن النفيسة والنادرة، والأحجار الكريمة، والنفط، والغاز الطبيعي. بيد أن صناعات القطاعات المعدنية ليست متطورة جيدا، فضلا عن معاناتها من نقص واضح في مجال المعالجة في مرحلة ما بعد الإنتاج بإضافة القيمة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تتسم الصناعة بطابع تقليدي وبصغر نطاقها، إن لم تكن تديرها شركات دولية لها تأثير مضاعف محدود على الاقتصادات الوطنية. ونتيجة لذلك، ما زالت أفريقيا عاجزة حتى الآن عن جني جميع الفوائد المرتجاة من مواردها الطبيعية —ففي عدة بلدان، يساهم القطاع بأقل من 15 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ولئن كانت ثلة من البلدان الأفريقية، مثل بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا، تبذل جهودا لإضافة القيمة إلى مواردها المعدنية، فإن غالبية البلدان لا تزال في حاجة إلى استغلال إمكاناتها استغلالا تاما.

42 – ومن شأن هذا القطاع أن يعود على البلدان بفوائد اقتصادية جمّة، بدءا من الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات الحكومية وانتهاءً بكونه مصدرا للعملة الأجنبية. ومن شأن الصناعة الحسنة التطور أن تساهم أيضا في الصادرات، وإتاحة فرص العمل، وبناء القاعدة التكنولوجية ورصيد من المهارات بوصفهما الركيزتين اللتين تسندان البلدان. غير أنه ما لم تتم إدارة استغلال التعدين بشكل جيد، فإن ذلك قد يتمخض عن عواقب بيئية واجتماعية وخيمة —مثلما يحدث بالفعل في بعض البلدان. فجميع عمليات التعدين —بدءا بالاستكشاف وانتهاء بالاستغلال والمعالجة– يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا في نوعية البيئة وتغير خدمات النظام الإيكولوجي، الأمر الذي يفضي إلى ظواهر من قبيل تلوث الهواء والماء وتحاتّ التربة أو زوال الغطاء النباتي. ولا تنحصر هذه الآثار في البيئة فحسب، بل إن لها عواقب وخيمة على صحة الإنسان والهياكل الاجتماعية– قد تؤدي عمليات التعدين على سبيل المثال إلى نشوب نزاعات بشأن استخدام الأراضي، وإعادة توطين المجتمعات المحلية قسراً، والهجرة غير المتوازنة، وتعاظم أوجه التفاوت.

43 – وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه كفالة مساهمة التعدين في نمو اقتصاد أفريقيا على نحو مستدام التصدي لمواطن الضعف المؤسسي، بما فيها أوجه القصور المرتبطة بالتشريعات والعائدات؛ وتحسين مشاركة عامة الناس في صنع القرار، ووضع المبادئ التوجيهية وتحديد أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة تطوير استغلال المناجم، وإلغاء الإعانات المقدمة لشركات التعدين، وتحسين أوجه الشفافية فيما تقوم به من عمليات بغية تقليل فرص الفساد أيضا. ويجب أن تضطلع الحكومات بدور ريادي في كفالة استغلال الموارد المعدنية التي تزخر بها بلدانها بما يعود بالنفع المستدام على مواطنيها.

التصنيع

44 – لئن كان قطاع التصنيع لا يتسم بقدر كبير من التطور في عدة أجزاء من القارة الأفريقية، فإن له مع ذلك أهمية أساسية بالنسبة إلى مستقبل القارة —فهو يرتبط بالسياسات الزراعية، وبتوفير عمالة بديلة وفرص إضافة القيمة وغير ذلك. وسيتعين أن يستوعب القطاع الصناعي من ثم نسبة أكبر من القوة العاملة في أفريقيا في المستقبل، وأن يعزز القيمة المضافة للسلع التي تتجر فيها أفريقيا. وفي الوقت الراهن، يعد ارتفاع استهلاك الطاقة وكثافة استخدام الموارد من

Translation certified by PCMS

خصائص الصناعات الأفريقية، الأمر الذي يزيد من التكاليف التي تتكبدها الاقتصادات بلا موجب، ويقوض في نهاية المطاف القدرة التنافسية العالمية. ومن ثم، فهناك مجال كبير لتعزيز برنامج الاقتصاد الأخضر.

45 – وتشمل التحديات التي تواجه كفالة النمو المستدام لقطاع التصنيع في أفريقيا ما يلي: '1' التلوث –حيث يمكن تعزيز الأخذ بالتكنولوجيات النقية من البداية من أجل تقليل أو تجنب التلويث الشديد للهواء والمياه وغيرهما من الوسائط البيئية؛ أما النفايات، فيمكن الترويج من البداية لمفهوم الإجراءات الثلاثة (التقليل من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها). وبالمثل، يمكن تكييف عمليات الإنتاج المنفذة على نطاق واسع ومحدود بفضل تدابير التكنولوجيا الأنقى/مكافحة التلوث؛ '2' وتحسين الإنتاجية لكفالة القدرة التنافسية للقطاع ودوره النشط كمحرك للنمو؛ '3' وكفالة اضطلاع السياسات التجارية بدورها كاملا في تعزيز تطوير الصناعات والمنتجات الخضراء. ويمكن للبعد العالمي أن يوفر أيضا حوافز لهذا الغرض. وبالفعل، قد تنطوي ''الممارسات الخضراء'' على مزايا تنافسية –لكن الحاجة تدعو إلى تدخل الحكومة لكفالة بلورة هذه الفرص على أرض الواقع.

46 – ومن العناصر الأساسية في هذه العملية إتاحتها لفرص التنويع، ومع الاعتراف بحدود الاقتصاد الأخضر –على النحو الذي جرى تبيانه سابقا في هذه الورقة، فإن تحويل الاقتصاد يحتّم إجراء مقايضات. وقد يكون ثمة رابحون وخاسرون (على سبيل المثال، ستزدهر بعض القطاعات، بينما ستنكمش قطاعات أخرى)، الأمر الذي يستوجب وضع سياسات لضمان سلاسة العملية الانتقالية.

خضرنة الصناعة في أفريقيا – كفاءة استخدام الطاقة في صناعة الألمنيوم

إن استخدام التكنولوجيا العتيقة والمحطات الصغيرة والممارسات التشغيلية غير المناسبة كلها عوامل تتسبب في فقدان الطاقة كفاءتها في عمليات الإنتاج. وهناك إمكانات كبيرة لتحسين الكفاءة في إنتاج الطاقة واستخدامها، الأمر الذي قد يجلب فوائد اقتصادية ويحسن القدرة التنافسية ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن شأن انتهاج سياسات صناعية موجهة نحو تحقيق الطفرة واعتماد تكنولوجيات حديثة لكنها متوافقة مع الاحتياجات، أن يساهم في خضرنة عملية التصنيع في هذا السياق. وقد أثبتت تجربة القطاعات الصناعية التي تستهلك الكهرباء بكثافة، من قبيل صناعة الألمنيوم، أن ثمة إمكانات لتحقيق مكاسب في كفاءة استخدام الطاقة في أفريقيا. فمصاهر الألمنيوم في أفريقيا تستخدم في المتوسط 337 14 كيلواط ساعة لكل طن منتج من الألمنيوم، مقارنة بما قدره 613 15 كيلواط ساعة في أمريكا الشمالية، أو بالمتوسط العالمي البالغ 268 15 كيلواط ساعة. ونظرا لوجود محطات ذات قدرات كبيرة في جنوب أفريقيا وموزامبيق، فإن لدى أفريقيا أكفأ مصاهر في العالم بفضل احتضانها مرافق إنتاج جديدة تستخدم أحدث التكنولوجيات في الميدان (الوكالة الدولية للطاقة، عام 2007).

خامساً – كيف يمكننا أن نمضي قدما بالاقتصاد الأخضر؟

سادساً – أسئلة مطروحة للنقاش

47 – الغرض من قائمة الأسئلة الواردة أدناه هو تقديم بعض التوجيهات بشأن المواضيع التي يمكن الخوض فيها أثناء حلقة النقاش. وليست هذه القائمة حصرية، وإنما هي محاولة لإبراز بعض العناصر الأساسية في نقاش الاقتصاد الأخضر في سياق الاقتصاد الأفريقي.

48 – ما هي المسوّغات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للانتقال إلى اقتصاد أخضر؟

49 – ما هي رؤيتكم لهذه القطاعات (الطاقة والزراعة والبيئة، والغابات ومصائد الأسماك، والمياه، والتصنيع وموارد التعدين) في سياق الاقتصاد الأخضر الأفريقي؟ وهل يمكن لهذه الاقتصادات أن تقوم بدور المحرك لتحقيق نمو أخضر في أفريقيا؟ وما هي القطاعات التي ينبغي استهدافها على سبيل الأولوية؟

50 – ما هي الجهات الفاعلة الأساسية في أفريقيا التي يمكن أن تحقق هذا المسعى، وما هو دورها؟ وهل هناك حاجة إلى إبرام اتفاقات شراكة؟ [مع الحكومات؟ المشاريع التجارية؟ المجتمع المدني؟ الجامعات ومؤسسات البحث؟]

51 – ما هي الابتكارات المؤسسية المطلوب إجراؤها لدعم تلك الجهات الفاعلة؟

52 – هل الاقتصاد الأخضر يحسّن الإنتاجية؟ وهل يحسّن الرفاه؟ وهل يفضي إلى توفير العمل اللائق —مزيد من فرص العمل/أو فرص عمل أفضل؟ وما هي الاستثمارات المطلوبة؟

53 – كيف يمكن للبلدان أن تزيد من استثماراتها في أنشطة البحث والتنمية لدعم الاقتصاد الأخضر؟ وما هو المسار الذي ينبغي أن تسلكه جهود البحث والتنمية؟

54 – ما هي المقايضات اللازم إجراؤها لتحقيق التحوّل؟ ومن الرابح ومن الخاسر في سياق الاقتصاد الأخضر؟ وهل يشكل ذلك عائقا يعترض التنفيذ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن التصدي لهذا العائق؟

55 – ما هي الأمثلة الجيدة في أفريقيا وغيرها من المناطق؟ وما هي العوامل التي ساعدت في تحقيق ذلك الإنجاز؟

56 – بناء على ما تقدم، ماهي الفرص المتاحة لتحقيق التعاون والتآزر على الصعيد العالمي وفيما بلدان الجنوب؟ وما هي الشراكات الممكنة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال التجارية، والنقابات، والمجتمع المدني، والجامعات، ومؤسسات البحث؟

57 – ما هي آثار العولمة على القدرة التنافسية والفرص المتاحة في سياق الاقتصاد الأخضر؟ وكيف يمكن للبلدان أن تحقق توافق آراء على الصعيدين الدولي والوطني بشأن مسار الاقتصاد الأخضر باعتباره نهجا ابتكاريا صوب تحقيق التنمية المستدامة؟

58 – إن التنمية هي أفضل شكل من أشكال حماية البيئة. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى تسخير رأس مال أفريقيا الطبيعي بشكل انتقائي لكفالة التنمية. ولئن كان استغلال الموارد الطبيعية يشكل أولوية تتجاوز هاجس حفظ الموارد، فإن ذلك ينبغي أن يتم ضمن حدود إيكولوجية صريحة. فما هي الآثار المترتبة على هذا الموقف؟

Translation certified by PCMS

سابعا – مراجع مفيدة وموارد مهمة مستقاة من الإنترنت

A green new deal, 2008, New Economic Foundation, available at http://www.neweconomics.org/sites/neweconomics.org/files/A_Green_New_Deal_1.pdf

BAU not an option blog: http://oecdinsights.org/2010/10/15/business-as-usual-is-not-an-option/

IISD case studies on Payment for Ecosystem Services: http://www.watershedmarkets.org/regions/centralamerica_caribbean.html

Living planet report 2010: biodiversity, bio-capacity and development: http://www.footprintnetwork.org/press/LPR2010.pdf

OECD Green Growth: www.oecd.org/greengrowth

OECD Observer on the OECD Green Growth Strategy: key lessons so far. http://www.oecdobserver.org/news/fullstory.php/aid/3290/

Pacala and Socolow Stabilisation Wedges: http://cmi.princeton.edu/wedges/

UNEP Green Economy Initiative: http://www.unep.org/greeneconomy/

World Bank Development Report 2010: development and climate change. http://go.worldbank.org/ZXULQ9SCC0

WRI: Deploying Climate-Friendly Technologies: A Wedges Approach to Clean Investment http://www.wri.org/project/climate-wedges